

## طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر

بن طلحة صليحة- المركز الجامعي مرسلني عبد الله- تيبازة-

حمداني موسى- المركز الجامعي مرسلني عبد الله- تيبازة-

### المخلص:

تملك الجزائر مقومات سياحية تجعلها قادرة على القيام بالاستثمار السياحي كبديل للمحروقات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة وتمويلات طويلة المدى ويستلزم آجال إنجاز، طويلة نسبيا، تتراوح عادة ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات وبالمقابل يدر مردودية متأخرة تتحقق على المديين المتوسط والطويل. من أجل توفير الأموال اللازمة لتطبيق الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي، يجب تنويع أساليب التمويل بين العام والخاص، المحلي والأجنبي سواء بمصادر داخلية أو خارجية، تقليدية أو حديثة من أرباح محتجزة وقرض إيجاري ورأس المال الاستثمار.

### Résumé:

Algérie dispose d'un potentiel touristique, qui la rend capable d'investir dans le tourisme comme un substitut pour l'hydrocarbure afin de parvenir à un développement durable, mais l'investissement dans le tourisme nécessite des capitaux énormes et un financement à long terme et exige des délais de réalisation, relativement longue, généralement comprise entre trois à cinq ans et, en retour générer une rentabilité retardé réalisé à moyen et long terme. Afin de fournir les fonds nécessaires à la mise en œuvre de la stratégie nationale pour l'aménagement du secteur du tourisme, il y doit diversifier les modes de financement entre les sources publiques et privées, nationales et étrangères, avec sources de financement internes ou externes, traditionnelles ou modernes, comme le bénéfice non reparti, le leasing et le capital investissement.

### المقدمة:

يمثل الاستثمار في صناعة السياحة عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد، حيث ان زيادة حجم الاستثمار سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة، ومن ثم تدفق حجم العوائد السياحية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، تحتل صناعة السياحة المرتبة الرابعة في قيمة صادرات حركة التجارة الدولية بعد تجارة البترول وتجارة الكيماويات وتجارة السيارات، وعلى الرغم من كون السياحة من أكثر الأنشطة الخدمية تعرضا للتقلبات الموسمية مما ينعكس ذلك على سياسات التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تسعى معظم الدول وعلى رأسها الجزائر للنهوض بالاستثمارات السياحية من خلال توفير طرق ومصادر متنوعة لتمويل السياحة من خلال إستراتيجية

الحكومة للنهوض بهذا القطاع وذلك بإعداد مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025 والذي يسعى إلى إضفاء سياسات تمويلية تسمح بتطوير المشاريع السياحية بالشركة بين القطاع العام والخاص في ظل الأرقام والمؤشرات الدالة على أن توقف معظم المشاريع السياحية القائمة في الجزائر سببها مشكل التمويل.

**الإشكالية:** ما هي الطرق الأنسب لتمويل الاستثمارات السياحية وماهية سبل تفعيلها في الجزائر؟  
**الأسئلة الفرعية:**

ماذا يقصد بالاستثمار السياحي؟

كيف يساهم النشاط السياحي في تحقيق التنمية المستدامة؟

ما هي مختلف مصادر تمويل الاستثمارات السياحية؟

ما هو واقع تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر؟

**1 - مفاهيم عامة حول السياحة والاستثمار السياحي:** إن مفهوم السياحة هو مفهوم شاسع حيث لم تعد مجرد نشاط ترفيهي بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، تلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، لهذا جعلت الكثير من الدول من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني<sup>1</sup> وأصبح الناتج الداخلي الخام يركز بشكل كبير على النشاط السياحي.

**1-1 تعريف السياحة:** توجد عدة تعاريف للسياحة من أهمها:

تعريف منظمة (wto)<sup>2</sup>: السياحة هي أنشطة المسافرين إلى مكان خارج بيئة المألوفة لفترة معينة من السياحة العالمية الوقت لا تزيد عن سنة بغية انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة (AIT): السياحة عبارة عن لفظ بتصرف إلى أسعار المتعة، فهي الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار .  
من خلال هذا التعريفين نستنتج أن:

- السياحة هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة ومؤقتة .

- الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي كما أنها قد تكون داخلية أو خارجية.

**1-2- السياحة محرك التنمية الاقتصادية:** إن تزايد الاهتمام بصناعة السياحة يرجع بالدور الفعال التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- إن قطاع السياحة يشكل 11 % من الناتج المحلي الإجمالي المحلي العالمي<sup>3</sup> مما يجعله يحتل المرتبة الرابعة بعد الصناعات العالمية (بعد صناعة البترول، الكيماويات، السيارات).

- إن عائدات قطاع السياحة شكلت حوالي ثلث قيمة قطاعات الخدمات في التجارة الخارجية؛

- يمثل قطاع السياحة مصدرا مهما للتوظيف، حيث إن قطاع السياحة خلق نحو 280 مليون فرصة عمل على مستوى العالم سنة 2012 منها 81 مليون في صناعة السياحة نفسها (أيدي عاملة مباشرة) والباقي في الصناعات المساندة والمكملة لها، بلغ عدد السياح 25 مليون سائح عام 1950 وانتقل إلى 1,035 مليار سائح سنة 2012 ويرتقب وصول عدد السياح إلى 1,8 مليار سائح<sup>4</sup> سنة 2030؛

- تمثل السياحة 6 % من الصادرات العالمية ، كما بلغت الإيرادات السياحية سنة 2013 إلى 1159 مليار؛

- تساهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية مما يؤدي إلى تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان المنطقة النائية وبالتالي الحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدهمة؛

- قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الخدمية في تطور مستمر

**1-3- الاستثمار السياحي:** نظرا للأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية تسعى غالبية الدول لتطوير وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

**1-3-1- تعريف الاستثمار السياحي:** الاستثمار السياحي هو توظيف الأصول من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنجعات السياحية، وتحسين الخدمات السياحية، وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة، و بصفة عامة يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي<sup>5</sup>:

ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشرة في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية ، ممكن أن يكون غير مباشر كتشديد طرق وبناء مطارات ...الخ. ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين:

(أ) **استثمار في مجال الخدمات السياحية:** وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي:

-خدمات الإقامة؛ -خدمات النقل؛ -خدمات الاتصالات .

(ب) **استثمار في الثروة السياحية:** وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها:

- الاستثمار في الموارد الطبيعي؛ - الاستثمار في الموارد الثقافية.

توجد علاقة طردية بين الاستثمارات السياحية وتطوير السياحة حيث كلما زادت الاستثمارات السياحية زاد دخل الدولة من السياحة، وعليه فإن العديد من الدول قامت بإجراءات قصد تشجيع الاستثمارات السياحية من خلال منح امتيازات سواء تعلق الأمر بتخفيض الضرائب وتسهيل الحصول وامتلاك العقارات او عن طريق تمويل جزء من تلك المشاريع الاستثمارية.

**1-3-2 خصائص الاستثمار السياحي:** يمكن تلخيص أهم خصائص الاستثمار السياحي في:

(أ) الاستثمار السياحي يتطلب أموال ضخمة وقروض طويلة الأجل<sup>6</sup>؛

(ب) مرحلة انجاز الاستثمار السياحي تكون طويلة الأجل تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛

(ت) الدخول في مرحلة الاستغلال غالبا ما يكون بعد ثلاث سنوات أو أكثر وذلك بحسب حجم المشروع؛

(ث) الاستثمار السياحي يتطلب يد عاملة مؤهلة من أجل تحقيق عوائد مالية جديدة.

**1-3-3 مناخ الاستثمار السياحي:** هناك مجموعة من الحوافز والمعوقات المتعلقة بالاستثمار السياحي:

(أ) **محفزات الاستثمار السياحي:** وتشمل على مجموعة من العوامل منها:

- **العوامل القانونية والتشريعية:** تعتبر العوامل القانونية والتشريعية من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين فإن هذا يجعل من المستثمرين يقبلون بالاستثمار في هذا البلد في ظل وجود قوانين لحماية المستثمرين .

- **العوامل السياسية والأمنية:** وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي بأثر كبير ومن ثم تؤثر على الاستثمار في هذا القطاع ويمكن تلخيصها في:

\* الاستقرار السياسي؛

- \* الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي؛
- \* توفير الأمن للمشاريع السياحية.
- **العوامل الاقتصادية:** للعوامل الاقتصادية دور مهم في جلب المستثمرين وذلك من خلال العديد من النقاط وهي:
- \* الاستقرار الاقتصادي؛
- \* حجم السوق السياحي؛
- \* حرية تنقل رؤوس الأموال والأرباح؛
- \* توفر المشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية.

#### - **العوامل البشرية:** وتتمثل في:

- \* توفر مراكز سياحية تقوم بتدريب العمال يجعل من المستثمر يتخلص من مشكلة العمال المهرة؛
- \* توفر يد عاملة مؤهلة في هذا القطاع؛
- \* درجة الوعي الثقافي لدى السكان يشجع على الاستثمار السياحي.
- ب- **معوقات الاستثمار السياحي:** هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطوير الاستثمار السياحي، يمكن حصرها في النقاط التالية:
- \* عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي
- \* قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية.
- \* مشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق .
- \* تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح.
- \* ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان النامية غير المستقرة.
- \* صعوبة تمويل المشاريع السياحية وتهرب البنوك من تمويلها ،لان العائد يتحقق بعد مدة طويلة مقرنة بالاستثمارات الأخرى.

2- **مصادر تمويل الاستثمارات السياحية:** تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، مما يتطلب استثمارات مالية كبيرة، وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين أساسيين<sup>7</sup>:

#### 2-1 **المصادر الداخلية لتمويل المشاريع السياحية:** والتي تنقسم بدورها إلى:

أ - **الأرباح المحتجزة:** غالبا ما تتحدد سياسة توزيع الأرباح السنوية على المساهمين في أي شركة سياحية على معدل الأرباح المحتجزة من قبل إدارة الشركة حيث تعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا لتمويل التوسع في

المنشآت، فكلما ارتفع معدل توزيع الأرباح كلما قل نمو وتباطؤ الأرباح المستقبلية، وبالتالي انخفضت القيمة السوقية للأسهم.

ب- التمويل الإيجاري (الاستئجار): كان ظهور هذا النوع من التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية في 1952 لينتشر بعد ذلك في كثير من الدول.

- تعريف التمويل الإيجاري: يعرف الاستئجار على أنه عقد يلتزم المستأجر بموجبه دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها مع مالك أصل من الأصول لقاء انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها المؤجر لفترة معينة وبذلك فالاستئجار بالنسبة للمنشأة هو طريقة لتمويل استثماراتها والحصول على الأموال على شكل أصول مقابل دفع أقساط يتم الاتفاق عليها في عقد الإيجار.

- أنواع التمويل الإيجاري: يتخذ التمويل بالاستئجار أشكال وأنواع عديدة من أهمها<sup>8</sup>:

\* الاستئجار التمويلي: يتطلب هذا النوع بتعامل المنشأة مع طرفين هما البنك والشركة المؤجرة، تتم هذه العملية باختيار المنشأة المستأجرة للأصل وتتفاوض مع المورد أو الشركة مالكة الأصل في ما يتعلق بقيمته وشروط تسليمه، ثم تتصل بالبنك وتتفق معه على أن يشتري لها ذلك الأصل من المؤجر ثم يقوم البنك بعدها بتأجيرها لها وفق شروط معينة ويتميز هذا النوع من الاستئجار بما يلي:

- المنشأة المستأجرة هي التي تقوم بتسديد المصاريف المتعلقة بالصيانة وخدمة الأصول المستأجرة، فأما بالنسبة لنقابات التأمين والضرائب فيدفعها البنك عوض المؤجر.

- لا يحق للمنشأة المستأجرة بأن تقوم بإلغاء العقد الأساسي قبل دفع كامل مستحقات الأصل بالإضافة إلى عائد البنك.

\* الاستئجار التشغيلي: ويسمى أيضا استئجار الخدمة، بموجبه تحصل المنشأة على الأصل بدفع أقساط محددة، ويتميز هذا النوع من الاستئجار بالخصائص التالية:

- تقوم الشركة المؤجرة بصيانة وخدمة المعدات المستأجرة وتضمن تكاليف هذه الصيانة إلى أقساط الإيجار أو تحصيلها من الشركة المستأجرة.

- ما تدفعه المنشأة المستأجرة من أقساط الإيجار لا يكفي لتغطية مجمل تكاليف الأصل، لأن فترة الاستئجار تكون عادة أقل بكثير من العمر الاقتصادي للأصل، ولذا يقوم المؤجر عادة إما بإعادة تأجير الأصل بعد نهاية فترة العقد أو عن طريق بيعه وذلك حتى يستطيع المؤجر أن يسترد مجمل قيمة الأصل.

إن الميزة الرئيسية لنظام التأجير أنه يسمح للمنشآت السياحية المراد تطوير كفاءتها الخدمية أو الإنتاجية استخدام مواردها المالية في النشاطات الأخرى لتحقيق الربح.

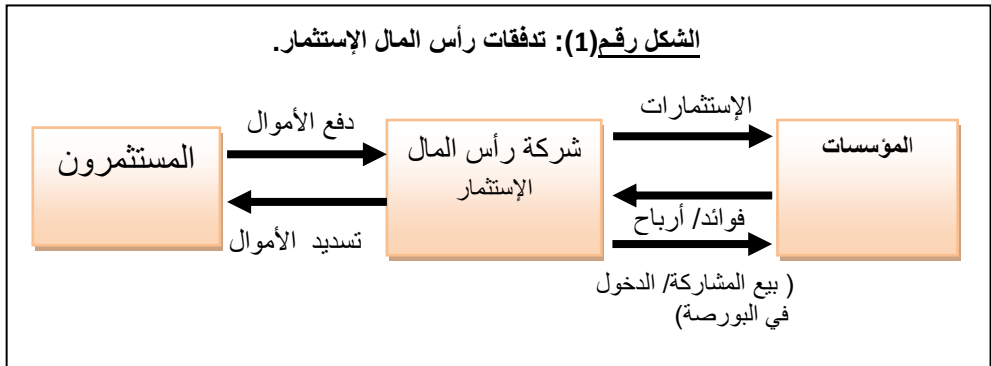
ت- التمويل برأس المال المخاطر:

رأس المال المخاطر، هو تقنية تمويل حديثة، جاءت لمواجهة حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأموال التي لا يمكن لها الحصول على قروض من البنوك في أي مرحلة من مراحل تطورها، فهو تمويل مجاني يعتمد على اقتصاد المساهمة، وليس اقتصاد الاستدانة<sup>(9)</sup>.

رأس المال المخاطر، هو مشاركة في الخطر يقوم بها مستثمرين في الأموال الذين يعملون على مصاحبة مساهمين في مؤسسات غير مسعرة في البورصة، في الإدارة والتسيير والرقابة على النشاط لتحقيق فوائد في القيمة المضافة عند التنازل عن حصصهم في البورصة في الأجل الطويل (10).

رأس المال المخاطر، هو استثمار في الأموال الخاصة (رأس المال الاجتماعي) أو شبه الأموال الخاصة (تسيقات للحساب الجاري للشركاء) لحساب مؤسسات اقتصادية، تريد تحقيق أكبر مردودية ممكنة مقابل مخاطر تواجهها لمدة محددة في الزمن، خلال مختلف مراحل حياتها من إنشاء، تطوير وتحويل لتساعد المؤسسة الناشئة منها على النمو والشغل (11).

يُمكن القول، أن مؤسسات رأس المال المخاطر تدخل كشريك مستثمر في الأموال الخاصة (الأشهم) أو بنسبة رأس المال السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، وهو مستعمل في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الغير المسعرة في السوق، تتحمل المخاطر المرتفعة، وتهدف لتحقيق عوائد مالية مرتفعة وغير مؤكدة، كما تدخل كشريك في الإدارة والتسيير، على أن تتنازل عن تلك المشاركة عندما يتأكد من إمكانيات المؤسسة في تحقيق الأرباح أو فائض قيمة سواء ببيع المشاركة أو الدخول في السوق، يمكن تمثيل التدفقات لرأس المال الاستثمار في الشكل التالي:



Source: Gilles Mougenot: Tout savoir sur le capital Risque, Guallino éditeur, France, 2002. P20.

من هذا التعريف، يُمكن استخراج مجموعة من الموصفات والمميزات، وهي:

- عناصر رأس المال المخاطر مؤسسات ومستثمرون (بنوك، مؤسسات تأمين، صناديق تقاعد) (12)؛
- المساهمون في شركات رأس المال المخاطر يشاركون بحصة من المال وفي إدارة المؤسسة؛
- تتقاسم وتتحمّل مؤسسات رأس المال الاستثمار كل المخاطر دون ضمانات لكن مقابل أرباح؛
- مساهمة رأس المال المخاطر لمدة محددة بين 5-10 سنوات حتى تحقق المؤسسة القوة المحتملة؛
- توجه مؤسسات رأس المال المخاطر نشاطها للقطاعات الناشئة الاستثمارية NTIC<sup>13</sup> الواعدة ذات التكنولوجيا العالية، والقدرة على المنافسة مستقبلاً؛

- المؤسسات المكونة من رأس المال المخاطر تقوم على معادلة تكنولوجيا متقدمة- مخاطر كبيرة- أرباح واعدة، مع تدخل قليل في حالة نجاح Land off، وتدخل كبير في حالة صعوبات لإبداء النصيحة<sup>14</sup>Land on، كمثال واقعي لاستعمال رأس المال الاستثمار: Mackintosh & Bill Gatts. وعموماً، فإن لجوء أية مؤسسة اقتصادية أو مستثمر للاستعانة بمؤسسات رأس المال المخاطر، هو بسبب عدم تمكنها من الحصول على قروض من البنوك لارتفاع المخاطر أو عدم وجود كفاءات، أو أنها غير مقيدة في السوق، سوف تمر بثلاثة مراحل أساسية، وهي<sup>15</sup>:

- مرحلة الدخول، وتتم فيها المشاركة والاشتراك بأموال خاصة أو شبه أموال خاصة.
- مرحلة المرافقة والمساعدة في الإدارة والتسيير والحصول مقابلها على عوائد.
- مرحلة الخروج، بالتنازل عن الحصة من رأس المال، أو بإعادة البيع في البورصة، فالوقت المستغرق بين مرحلة الدخول والخروج لها علاقة بفترة نمو المؤسسة التي تمولها مؤسسة رأس المال المخاطر، بين 3 و 5 سنوات للمؤسسات الموجودة وبين 7 و 10 سنوات للمؤسسات الجديدة<sup>16</sup>.

أما المؤسسات الاقتصادية الناشئة التي تلجأ إلى شركات رأس المال المخاطر لتمويلها تتميز بـ<sup>17</sup>:

- ❖ قدرة تمويل ذاتي غير كافية، وضعف قدرة التفاوض مع المستثمرين واللجوء إلى البنوك؛
- ❖ حافظة نشاطات قليلة مع التحولات الحالية، وظهور تكنولوجيات جديدة في تلك النشاطات؛
- ❖ غياب التسعيرة في السوق المالية مع عجز المعلومات على الحكم على الصحة المالية للمؤسسة؛
- ❖ غياب الأصول المادية كضمان للقروض البنكية، رغم وجود أحيانا أصول معنوية؛
- ❖ عدم التأكد من عدة عناصر مستقبلية كالتدفقات النقدية الداخلة، المنتج أو الخدمة، أو الكفاءات التسييرية الفعلية؛

❖ الاستعداد لتفاسم السلطة مع شركات رأس المال المخاطر والقدرة على النمو وتحقيق المردودية<sup>18</sup>؛

- ❖ وجود معلومات غير الكافية في مرحلة التفاوض، يحتاجها المستثمر الخارجي عن المؤسسة الاقتصادية التي سوف يمولها، وكذا التكنولوجيات المستعملة من المؤسسين أو المسيرين.

## 2-2 - المصادر الخارجية: وتنقسم إلى:

أ- **الأسهم بأنواعها**: يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على رؤوس أموال إضافية<sup>19</sup> من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس المال.

ب- **السندات**: وهي نوع من القروض طويلة الأجل تصدرها الشركة وتعطي لمالكها حق الحصول على القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق والحصول على فوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية.

ت- **التمويل من خلال السحب المصرفي**: حيث تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي وهي أكثر الطرق شهرة للحصول على الموارد المالية الضرورية التي تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحتاج العديد من القرى والمجمعات السياحية من الدرجة الممتازة لهذا التمويل خاصة في فترة ما قبل الإنتاج لتنفيذ حملاتها الترويجية أو استحقاق رواتب وأجور العاملين.

ث- التمويل من خلال القروض المصرفية: وهي تنقسم إلى:

- قروض قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز فترة استردادها ثلاث سنوات حيث قد تضطر إدارة الشركات السياحية لشراء أو تجديد الأثاث أو أدوات المطبخ.
- قروض متوسطة الأجل: حيث تتراوح فترة استردادها ما بين ثلاث وخمس سنوات ويحتاج طالب مثل هذا القرض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه إلى البنك.
- قروض طويلة الأجل: يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الاسترداد التي تزيد عن 10 سنوات والأموال المحصلة من خلال هذا النوع من القروض غالبا ما تستخدم لشراء المعدات والموجودات الثابتة كالمباني، الأراضي، والأجهزة الإنتاجية.

ج- المضاربة برأس المال: تخص هذه الطريقة بالصناديق السياحية الجديدة والحديثة حيث يساعد توفر رأس المال الحصول على حصتها السوقية الكاملة إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة هو تدخل المساهمين في الشؤون الفنية لرسم السياسة التشغيلية للفندق السياحي أو التدخل في أوجه الإنفاق بالإضافة إلى حصولهم على نسبة غير قليلة من الأرباح السنوية.

### 2-3 صيغ أخرى لتمويل المشاريع السياحية: ونجد منها:

- أ) التمويل الحكومي: إن التمويل الخاص في البلدان النامية غير كافٍ لمشروعات التنمية السياحية، كنتيجة لهذا فإن إمكانيات التنمية السياحية في كثير من الدول غير مستغلة بشكل كافٍ لذلك يستدعي البحث عن إمكانيات التمويل من المصادر الحكومية سواء كان هذا التمويل مباشر أو غير مباشر، وبالنظر لحداثة قطاع السياحة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة فإن دور القطاع الحكومي في عملية التمويل يكاد يكون محدود وحديث لذا سوف نتطرق إلى تجربة الدول الأوروبية في هذا المجال للتمويل الحكومي المباشر وغير المباشر:
- التمويل الحكومي المباشر: يعتبر مجلس التعاون الأوروبي والحكومة المركزية والمجالس المحلية من أكثر الجهات التي تعتمد عليها الفنادق على مستوى الدول الأوروبية للحصول على الدعم المالي لتخفيض تكاليف الاستثمار<sup>20</sup>.
- التمويل الحكومي غير المباشر: تقوم الحكومة المركزية أو إدارة المحافظات بدعم قطاع السياحة بطرق غير مباشرة عديدة منها:
- \* تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال تخفيض أسعار الأراضي وتوفير فرص سياحية جديدة خاصة في مجال إنشاء قرى وفنادق سياحية، حيث تقوم الدولة بتهيئة التصاميم الأساسية لبعض المواقع السياحية؛
- \* الإعفاءات الضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك بيع وتأجير الأراضي للشركات السياحية؛
- \* القيام بالحملات التسويقية والترويجية من خلال الاشتراك بالمعارض السياحية المحلية والدولية وإصدار المطويات والخرائط السياحية وتشجيع انتشار الثقافة السياحية.

ب) مجلس التعاون الأوروبي: يتكون من أربعة دوائر تقوم جميعها بتقديم المساعدات منها:

- \* التمويل الأوروبي للتنمية الإقليمية: إن غالبية مشاريع البنى التحتية للتنمية السياحية في العديد من الدول الأوروبية تعتمد أساسا على مثل هذا التمويل لتحسين حصتها السوقية من سوق السياحة العالمية، ومن الشروط الأساسية التي يتطلبها المجلس لتمويل المشروع السياحي مثلا فندق، يجب أن يكون تابع بشكل كامل أو بنسبة عالية للقطاع الحكومي أما الشرط الثاني فهو يتعلق بموقع الفندق

- السياحي حيث لابد أن يكون لموقعه دورا واضحا لخلق التنمية السياحية المتوازنة ، وقد يبلغ حجم التمويل المقدم من هذا المجلس حوالي 50% من مجمل تكلفة الفندق السياحي؛
- \* **نظام التمويل الاجتماعي الأوروبي:** و يكون الهدف منه هو خلق برامج تدريبية واضحة الأهداف من شأنها زيادة كفاءة العاملين في قطاع السياحة؛
- \* **بنك الاستثمار الأوروبي:** وله نفس مهام التمويل الأوروبي للتنمية الإقليمية حيث يقوم بمنح القروض بما لا يزيد عن 50% من تكاليف مشاريع التطوير السياحي للدول الأوروبية؛
- \* **الحكومة المركزية:** حيث تقوم بدورها بتقديم الدعم المالي لتخفيض تكاليف الاستثمار في القطاع السياحي وعادة ما تقدم في شكل إعفاءات من سداد قروض أو أقساطها .
- 3- واقع التمويل السياحي في الجزائر:** تولي الجزائر اهتمام بالسياحة الوطنية باعتبارها موردا هاما للاقتصاد الوطني، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف السلطات العليا للبلاد في أكثر من مناسبة خاصة وأن الجزائر تزرخ برصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى من حيث الإمكانات السياحية في العالم، لكن يبقى هذا القطاع يعاني العديد من المشاكل من أهمها مشكل التمويل.
- 3-1 مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني:** تسعى الجزائر ومنذ زمن طويل إلى التحول من بلد مصادر للسباح إلى بلد مستقبل لهم، خاصة مع تحسين الأوضاع الأمنية والسياسية في البلد، إلا أن مساهمة قطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية متواضعة وذلك لصعف مساهمتها في الناتج القومي وفي ميزان المدفوعات وقلة تشغيل الأيدي العاملة<sup>21</sup>.

الجدول رقم 1: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام BIP للفترة (2000-2011)

| السنة    | 00  | 01  | 02  | 03  | 04  | 05  | 06   | 07  | 08   | 09  | 10  | 11  |
|----------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|-----|------|-----|-----|-----|
| النسبة % | 1,4 | 1,6 | 1,6 | 1,7 | 1,8 | 1,7 | 1,02 | 1,7 | 2,05 | 2,3 | 2,3 | 2,0 |

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2013

لم تتجاوز نسبة 2,3% ويعود هذا BIP من خلال الجدول السابق يتضح بان مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام

الانخفاض لعدم اهتمام السلطات العليا بترقية هذا القطاع والاعتماد على الإيرادات التي تأتي من المحروقات والتي تعتبر كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة.

### 3-2 تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر:

يعتبر تمويل الاستثمارات السياحية عنصر مهم في زيادة هذه الاستثمارات لأنها تتطلب حجما كبيرا من التمويل ،الجزائر وعلى الرغم من البجوبة المالية التي تتمتع بها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تمويل المشاريع الاستثمارية يبقى عائق كبير أمام المستثمرين نتيجة عمل المنظومة البنكية الجزائرية بطرق وأساليب تمويل تقليدية، تتميز بمجموعة من المواصفات التي تعرقل مسار الاستثمار كالإجراءات الإدارية والبيروقراطية، مما أدى إلى توقف معظم المشاريع الاستثمارية، والجدول التالي يوضح عدد المشاريع المتوقفة بسبب التمويل.

الجدول رقم 2: حجم المشاريع المتوقعة بسبب التمويل .

| السنوات | عدد المشاريع المتوقعة | المتوقعة بسبب التمويل | النسبة % |
|---------|-----------------------|-----------------------|----------|
| 2004    | 196                   | 123                   | 62,75    |
| 2005    | 255                   | 174                   | 68,23    |
| 2006    | 255                   | 166                   | 65,09    |
| 2007    | 265                   | 157                   | 59,25    |
| 2008    | 217                   | 117                   | 54       |
| 2009    | 153                   | 76                    | 50       |
| 2010    | 179                   | 97                    | 54,20    |

المصدر: تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس،

رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 174 .

من خلال الجدول السابق تبين أن معظم أو حوالي أكثر من نصف المشاريع المتوقعة سببها عدم وجود مصادر للتمويل مع عدم إمكانية اللجوء إلى البنوك، ويرجع إلى عدة عوامل من بينها غياب بنوك متخصصة في الاستثمار السياحي حيث أغلب البنوك في الجزائر تجارية لا تتلاءم مع التمويل للاستثمارات السياحية.

### 3-3 الآليات المتخذة من قبل الحكومة لتمويل الاستثمارات السياحية:

نظرا لأهمية التمويل في تشجيع وترقية الاستثمارات السياحية، قامت الحكومة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية " SNAT2025 " الذي من خلاله تعلن الدولة<sup>22</sup> لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025 وذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير 2009 والمدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة بضمن التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة على مستوى كامل التراب الوطني. بناء على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025 فقد تم تأسيس بنك الاستثمار من أجل منح مساعدات للمستثمرين في المجال السياحي ومنح قروض طويلة الأجل ومنح تحفيزات تفضيلية للاستثمار السياحي في الجنوب والهضاب العليا.

و لحل مشكل التمويل، قامت وزارة السياحة بإبرام ستة اتفاقيات مع مؤسسات مالية وبنكية تتمثل هذه المؤسسات في:

CPA - القرض الشعبي الجزائري

BDL - بنك التنمية المحلية

CNEP - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

BADR - بنك الفلاحة والتنمية -

FGAR - صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

SPA EL DJAZAIR ISTITHMAR - شركة الجزائر استثمار

و تتمثل المزايا المتحصل عليها من خلال هذه الاتفاقيات في مايلي:

- التمويل حتى 70% من الاستثمارات؛

- تمديد مدة تسديد القروض بالنسبة للاستثمارات الهامة والمتميزة؛

- مدة دراسة الملف لا تتعدى 40 يوما لمشاريع الاستثمار؛
- تكفل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان تمويل التجهيزات؛
- تقوم شركة الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية.
- \* **إنشاء صناديق الاستثمار الولائية:** يتمثل<sup>23</sup> دور صناديق الاستثمار الولائية في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال المساهمة في رأس المال حسب المادة 100 من القانون المالية التكميلي 2009<sup>24</sup>. قامت السلطات العامة بإنشاء 48 صندوق استثمار على مستوى ولايات الوطن كما تم إنشاء 6 مؤسسات منها 3 وضعت قيد التنفيذ والتي تتمثل في:
- **الجزائر استثمار:**<sup>25</sup> تمتلك رأسمال مكون من 30% خاص بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و70% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- مؤسسة تأسست من 5 بنوك عمومية. Sofinance: ومؤسسة مختلطة جزائرية أوروبية. finalep
- \* **التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي:** يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بمثابة نقطة تحول السياسة الجبائية تجاه الاستثمار السياحي، فقد تم في هذا القانون إعطاء عديد الامتيازات الجبائية من بينها<sup>26</sup>:
- تخضع الأنشطة السياحية لمعدل 19% وهو معدل منخفض كضريبة على أرباح الشركات.
- تم إعفاء المبالغ المخففة بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقة والحمامات والإطعام والأسفار من الرسم على النشاط المهني.
- خضوع الأنشطة السياحية إلى معدل منخفض 7% كرم على القيمة المضافة.
- إن الشركات الخاصة بالقطاع السياحي معفية عند التأسيس أو عند رفع رأس المال من حقوق التسجيل والمقدر بـ 0,5 % من رأس المال الشركة.
- تخفيض بعض الرسوم الجمركية فيها يتعلق باقتناء التجهيزات والمعدات الجديدة.
- تم منح تخفيضات عند التنازل على الأراضي الضرورية لانجاز المشاريع الاستثمارية وذلك بنسبة 50% للأراضي الواقعة في الهضاب العليا ونسبة 80% بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق الجنوبية للبلاد.
- إضافة التخفيضات في معدلات الفائدة على القروض من 3% إلى 4,5 % عن مجمل القروض.

### الخاتمة:

من أجل تنويع اقتصاد يقوم على المحروقات كثرة زائلة، ولتحقيق التنمية المستدامة، تسعى الجزائر بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية " SNAT2025 " خاصة بتوفير عناصر سياحية ضخمة طبيعية من سهول وجبال وبحار وصحاري وحمامات للنهوض بالقطاع السياحي، لكن ينقصها الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق تزويده بالأموال اللازمة والضرورية له التي تحتاج إلى تنويع طرق وأساليب التمويل مع ترك المبادرة للخواص وعمل الدولة على الإشراف والمراقبة، مما سبق ومن خلال هذه الورقة، استنتجنا النتائج والتوصيات التالية:

### النتائج:

- ضعف اهتمام السلطات الوطنية والمحلية بالقطاع السياحي رغم امتلاك الجزائر كل المقومات الطبيعية المشجعة على الاستثمار؛
- ضعف اهتمام الخواص في الاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار لاقتناء أراضي موجهة للاستثمار السياحي؛

- ضعف القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وغياب قروض الاستثمار الطويلة المدى؛
- نقص التمويل اللازم للقطاع السياحي بسبب عزوف البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية قادرة على تنويع الطرق المستعملة مثل القرض الإيجاري؛

### التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالاستثمار في القطاع السياحي كقطاع بديل للمحروقات ليشترك في الناتج الوطني الخام بنسبة أكثر من ما هو عليه في الوقت الحالي؛
- ضرورة تنويع أساليب تمويل القطاع السياحي باستعمال طريقة رأس المال المخاطر لتوفير الأموال من جهة والرعاية من شركات رأس المال المخاطر التي توفر كذلك المشاركة في التسيير خلال مدة العقد قبل الانسحاب من المشروع؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي بتقديم إعفاءات ضريبية بإعادة النظر في التنظيم المعمول به فيما يخص حق منح الامتياز للاستثمار في قطاع السياحة وبتطبيق أسعار منخفضة تحفيزية ولمدة أطول؛
- استحداث منتج مالي يسمى " قرض فندقي " ، على غرار بلدان سياحية متعددة، يتم توطينه على مستوى إحدى البنوك الموجودة حالياً كالقرض الشعبي الجزائري أو بنك التنمية المحلية اللذين يوجهان أغلبية القروض إلى القطاع الخاص؛
- خلق بنوك متخصصة لتمويل طاقات الإيواء السياحي وإنجاز فنادق وكل هياكل الاستقبال السياحي والمساهمة المالية في عدد كبير من المشاريع الاستثمارية السياحية من أجل تنمية القطاع السياحي؛
- تحسين الخدمات السياحية للمؤسسات الموجودة بغرس الثقافة السياحية لدى المستثمر والسائح؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والشراكة وجلب الاستثمار الخارجي مع تخلي الدولة عن الاستثمار على أن يكون تدخلها فقط في تسيير ومراقبة وتهيئة الظروف اللازمة؛
- إنشاء نظام لخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل النشاطات السياحية على أن يتحمل الفارق الصندوق الخاص بخفض الفوائد؛
- تمكين النشاطات السياحية من الاستفادة من القروض الخارجية الموجهة للتنمية الاقتصادية ؛
- ضرورة تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف الشبكات إلى الأراضي والأوعية المخصصة للاستثمار السياح؛
- استحداث صندوق ضمان القروض الموجهة للسياحة من أجل تخفيف عبئ الضمانات التي تشترطها البنوك حالياً قبل منح القروض الموجهة للاستثمار

<sup>(1)</sup> - فارس فضيل ، صدقاوي صورية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال دعامة لتطوير قطاع السياحة ،مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البلدة، العدد 07، 2012، ص43.

<sup>(2)</sup> - Jean Pierre et Michel Balfet, management du tourisme, 2<sup>eme</sup> édition, Pearson éducation, France 2007, p04.

<sup>(3)</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الأردن 2010 ،ص 11

- <sup>4</sup> -organisation mondial du tourisme, 2013, sur le cite: [www. Unwto.org](http://www.Unwto.org) , consulté le 02/02/2014
- <sup>5</sup> -تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 37.
- <sup>6</sup> - تريكي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- <sup>7</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري: مرجع سبق ذكره، ص 40.
- <sup>8</sup> - كنجو عبود كنجو: إبراهيم وهمي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1997، ص 59.
- <sup>9</sup> - عبد الباسط وفاء: مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 10.
- <sup>10</sup> .) Kamel Elddine Bouatouata: Capital Investissement Enjeux & Plus Perspectives, Edition Grand Livres (G.A.L), Alger, 2005, PP 35– 36.
- <sup>11</sup> .) Gilles Mougenot: Tout savoir sur le capital Risque, Guallino éditeur, France, 2002. P 27.
- <sup>12</sup> .) Vanina Paoli- Gagin & Véronique de Lalande: Opp-Cit, P 51.
- <sup>13</sup> .) NTIC: Nouvelles Technologies d'Information & de Communication.
- <sup>14</sup> .) Jean Lachmann: Opp-Cit, P 16.
- <sup>15</sup> .) Kamel Elddine Bouatouata: Opp-Cit, PP 64– 65.
- <sup>16</sup> .) Jean Lachmann: Opp-Cit, PP14 – 15.
- <sup>17</sup> .) Mondher Chérif: Opp-Cit, P18.
- <sup>18</sup> .) Gilles Mougenot: opp-cit, p132.
- <sup>19</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.
- <sup>20</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- <sup>21</sup> - يحيى سعيدي، سليم العراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون العراق 2013، ص 104.
- <sup>22</sup> )-ministère de l'aménagement du territoire .de l'environnement et du tourisme livre 02 « SDAT »2025 .le plan stratégique:les cinq dynamique et les programmes d'action touristiques prioritaire. Janvier 2008 .p58
- <sup>23</sup> -سي محمد نادية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 245.
- <sup>24</sup> -Articles 11.42 .79.80 .Extrait de l'ordonnance n09/01 de la 23/07/2009 Portante la loi de finance complémentaire,2009..
- <sup>25</sup> )-ministère du tourisme et de l'Artisanat ;Investir dans le tourisme 2012p 08
- <sup>26</sup> ) - Article79 , loi de finance complémentaire2009.

## قائمة المراجع:

## I. باللغة العربية:

- 1- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 2- كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهمي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1997.
- 3- فارس فضيل وصدقاوي صورية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال دعامة لتطوير قطاع السياحة، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البلدة، العدد 07، 2012.
- 4- يحيى سعيدي وسليم العمراني، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق، 2013.
- 5- تريكي العربي: واقع الاستثمار السياحي "دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

- 6- سي محمد نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية قطاع السياحة بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
- 7- عبد الباسط وفاء: مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

## II. باللغة الفرنسية:

- 8- Jean pierre et Michel balfet, management du tourisme 2<sup>ème</sup> édition, Pearson éducation , France, 2007.
- 9- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, livre 02, « SDAT 2025 », le plan stratégique:les cinq dynamique et les programmes d'action touristiques prioritaire, janvier 2008.
- 10- Ministère du tourisme et de l'artisanat, investir dans le tourisme, 2012.
- 11- Loi de finance complémentaire 2009.
- 12- Kamel Elddine Bouatouata: Capital Investissement Enjeux & Plus Perspectives, Edition Grand Livres (G.A.L), Alger, 2005.
- 13- Gilles Mougenot: Tout savoir sur le capital Risque, Guallino éditeur, France, 2002.
- 14- Vanina Paoli- Gagin & Véronique de Lalande: .
- 15- Jean Lachmann: les Enjeux du Capital Risque, Economica, Paris, France.
- 16- Mondher Chérif: Ingénierie Financière & Private Equity, Revue Banque édition, France, 2000.

## III -الانترنت:

- 17- Organisation mondiale du tourisme( untwo): faits saillants, édition 2013 sur le cite [www.unwto.org](http://www.unwto.org)